تحسين حلبي

الكيان بين هزيمة أهدافه وضرورة تعرية جرائمه على مر الأجيال

حين تتوقف الحرب بين طرفين أو أطراف من دون الحسم النهائي الميداني العسكري وتهدأ المعارك بموجب اتفاق مؤقت أو مرحلي، من الطبيعي حينئذ أن يحاول كل طرف استغلال الظرف لتحسين الشروط التي تتناسب مع أهدافه عند استئناف المعارك أو عدم استئنافها، إذا انتقل الطرفان المتقاتلان لما يسمى بمراحل أخرى يعول عليها كل طرف بتحقيق معظم أهدافه أو جزء منها، وفي كل هذه المراحل من الطبيعي أيضاً أن يحافظ كل طرف على مظاهر العداء والردع بانتظار ما سيحققه من زيادة في كفة ميزان القوى الشامل وليس الميداني فحسب.

ولا شك أن ساحة الحرب وميادينها ضد الكيان الإسرائيلي اتخذت منذ عام ١٩٤٨ ونكبة الشعب الفلسطيني واغتصاب بريطانيا وحركتها الصهيونية لفلسطين ونشر الأوروبيين اليهود فيها ككيان استيطاني، حملت أشكالاً ومظاهر غير مسبوقة في عدد ميادينها وساحات تأثيرها وخاصة في ساحة المقاومة المسلحة على الأرض، وفي الساحة الإعلامية في العالم كله، فقد حاربت دول الاستعمار في القرن الماضي وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أي شكل من أشكال المقاومة الفلسطينية أو العربية المسلحة وغير المسلحة ضد الكيان، وشنت حروباً إعلامية لترسيخ صورة إسرائيل ككيان شرعي ومحاصرة كل ما يتعلق بهوية الضحية الفلسطينية وحقوقها باستعادة وطنها، واتهمت كل من يرفض ويعترض على اغتصاب فلسطين والتنكر لحقوق شعبها الثابتة والشرعية بالإرهاب، وبهذه الطريقة توج المستعمرون انتصارهم الميداني في عام ١٩٤٨ بحملات تضليل منهجية حولت معظم حكومات العالم ونسبة من الرأي العام، إلى مدافع عن الكيان وإلى مندد بكل من يشكك بوجوده وباغتصابه لفلسطين، ولا تزال القوانين التي فرضتها حكومات أوروبا والولايات المتحدة على شعوبها سارية المفعول حتى الآن لمنع نشر أي عبارات تشكك بشرعية الكيان وسردياته ومعاقبة من ينشرها ومن يكتبها، وكان أول ما فرضته هذه الحكومات بعد عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هو منع نشر أي كتاب أو بحث أو مقال أو رأي يشكك بصدقية مزاعم الحركة الصهيونية بمقتل ستة ملايين يهودي على يد النازية في الحرب العالمية الثانية، وعاقبت بعض الدول عدداً من مواطنيها بينهم يهود، نشروا أبحاثاً تشكك بصحة هذا الرقم، وفي ذلك الوقت كانت الدول الاستعمارية ترغب في تسهيل عملية تضليل شعوبها وتصوير المستوطنين اليهود كضحايا للنازية، ويستحقون التعاطف معهم لإنشاء وطن لهم في فلسطين، ودفع الرأي العام إلى تأييد كل ما سيقوم به الاستعمار لاغتصاب فلسطين وإرهاب شعبها وإبعاده عام ١٩٤٨ عن وطنه، ولذلك تمسكت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٨ بوصف كل فلسطيني يعارض الاحتلال ويقاومه بالإرهاب، بل إنها لم تنزع عنه هذه الصفة بالشكل التام بل كانت ترفض أن تصفه بالضحية حتى حين يقتل على يد جيش الاحتلال، ولم يتغير موقفها هذا بعد اتفاقات أوسلو واعتراف منظمة التحرير بإسرائيل على حدود عام ١٩٦٧ والتنازل عن المقاومة المسلحة.

ويبدو في يومنا هذا وخاصة بعد عملية طوفان الأقصى المستمرة في قطاع غزة وصمود المقاومة في ميادينها القتالية، أننا أصبحنا عند أي احتمال لوقف مقبل للنار أمام ساحة حرب في ميادين إعلامية نعرض فيها بكل الوسائل والأرقام والحقائق أمام كل شعوب العالم ما ارتكبه هذا الكيان من جرائم حرب أدين بها من منظمات قانونية دولية ودول كثيرة، والكل يعرف في هذا العالم أن ما سوف يعرض في كل أنحاء العالم كانت كل الشعوب والحكومات قد رأته يوما تلو آخر طوال عشرة أشهر، لكنه هذه المرة سيراه الجميع دفعة واحدة بأرقامه الإجمالية وأسماء ضحاياه وصورهم وبالمساحات التي دمرها لكل بيت في القطاع ولكل قرية ومدينة وبشكل غير مسبوق في تاريخ كل ما ارتكب من جرائم حرب، بل أشد قسوة من إلقاء قنبلة نووية على القطاع، وسيبقى أي انتصار ميداني راهن ومقبل أو صمود بطولي عظيم للشعب الفلسطيني ناقصاً من دون الانتصار في هذه المهمة المقدسة وضرورة خوضها على مستوى العالم كله وفاء للضحايا من الأطفال والنساء والشهداء والأسرى فكل واحد منهم حياة وروح ماض وحاضر ومستقبل، وكل مسجد وكنيسة ومدرسة وبيت أبيد، منارة سيضيء بها الشعب الحقيقة لهذا العالم الذي أيدت معظم حكوماته جرائم الحرب وصمتت أمامها في كل يوم.

الفصائل الفلسطينية رأت في مجزرة الاحتلال بمدرسة «التابعين» جريمة مكتملة الأركان

رام الله: واشنطن تتحمل المسؤولية عبر دعمها المالي والعسكري لإسرائيل

حمّلت الرئاسة الفلسطينية الإدارة الأميركية مسؤولية المجزرة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في مدرسة «التابعين» بحي الدرج في مدينة غزة جراء دعمها المالي والعسكري والسياسي المتواصل للكيان، على حين رأت الفصائل الفلسطينية في المجزرة جريمة حرب مكتملة الأركان وتصعيداً خطيراً.

حركة حماس وصفت مجزرة مدرسة «التابعين» بأنها «جريمة مروّعة»، وأنّها تشكّل تصعيداً خطيراً في مسلسل الجرائم والمجازر غير المسبوقة في تاريخ الحروب، وأكدت الحركة أن جيش الاحتلال يختلق ذرائع واهية لاستهداف المدنيين والمدارس والمستشفيات وخيام النازحين، وشددت على أن هذه الذرائع «كلها أكاذيب مفضوحة لتبرير جرائمه»، وأنّ هذه المجزرة تأكيد واضح من حكومة الاحتلال على مضيها في حرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

بدورها وصفت حركة الجهاد الإسلامي في بيان أوردته وسائل إعلام فلسطينية، استهداف جيش الاحتلال جموع المصلين في مدرسة «التابعين» بجريمة حرب مكتملة الأركان، ولفتت إلى أن اختيار توقيت موعد صلاة الفجر لتنفيذ هذه المجزرة الرهيبة يؤكد أن الاحتلال كانت لديه النية لإيقاع أكبر عدد ممكن من الشهداء في صفوف المدنيين بمن فيهم الأطفال وكبار السن، وشددت الحركة على أن الذرائع التي يقدمها جيش الاحتلال الإسرائيلي لتدمير المدارس هي ذاتها التي استخدمها لتدمير المستشفيات من قبل والتي ثبت كذبها.

بدورها أكدت لجان المقاومة في فلسطين أن المجزرة الإسرائيلية المروعة هي «حلقة وفصل من فصول جرائم الحرب التي ينفذها العدو المجرم وقادته النازيون في غزّة، التي تهدف إلى إبادة وذبح المدنيين العزل لاقتلاعهم وتهجيرهم من أرضهم»، وأشارت إلى أن قتل عشرات النازحين خلال أداء صلاة الفجر في مدرسة «التابعين» تم عبر استخدام الأسلحة والصواريخ الأميركية، ووجّهت لجان المقاومة نداء لأهالي القدس والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨ والشتات تحثهم فيه على النفير العام وتصعيد الثورة والمقاومة انتصاراً لدماء أهالي غزة.

هذا وأدانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المجزرة الإسرائيلية، وأكدت أن حكومة نتنياهو متعطشة لدماء الفلسطينيين وتواصل عدوانها وارتكاب جرائم الإبادة الجماعية ضاربة عرض الحائط بالقرارات والقوانين الدولية كافة، وبيّنت الجبهة الديمقراطية أن حكومة الاحتلال تواصل نشر الادعاءات السخيفة والأباطيل التبريرية لارتكابها جرائم الإبادة الجماعية في القطاع.

حركة الأحرار الفلسطينية أيضاً أدانت «المذبحة المروعة مكتملة الأركان التي نفذت بصواريخ أميركية»، محمّلة الاحتلال والإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عنها، وطالبت فصائل المقاومة بالرد بقوة على هذه الجرائم والمجازر التي يرتكبها الجيش النازي بحق المدنيين الأبرياء.

وقالت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: إن «مجزرة حي الدرج لم تكن لتحدث من دون الغطاء السياسي والدعم العسكري السافر من الإدارة الأميركية»، لافتةً إلى أن الإدارة الأميركية بسياساتها تسعى لتخدير العالم بخطابات زائفة تدعّي الحرص على وقف الحرب، في حين هي «شريك رئيسي في هذه الحرب المدمرة».

حركة المجاهدين الفلسطينية قالت: إن اختيار التوقيت والمكان لجريمة مجزرة «التابعين» يكشف عن نية مبيتة لقتل أكبر عدد من المدنيين، وشددت على أن الإدارة الأميركية التي توفر الوقت والغطاء والدعم السياسي والعسكري للكيان الصهيوني هي شريك أساسي بهذه المجزرة».

الرئاسة الفلسطينية من جهتها دعت الإدارة الأميركية إلى إجبار الاحتلال فوراً على وقف عدوانه ومجازره ضد الشعب الفلسطيني، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي تعلن واشنطن الإفراج عن ٣,٥ مليارات دولار لمصلحة «إسرائيل» تقوم فوراً بارتكاب مجزرة بحق الفلسطينيين.

وفي السياق، قالت حركة فتح إن المجازر «تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مساعي الاحتلال لإبادة شعبنا عبر سياسة القتل التراكمي والمجازر الجماعية»، واصفةً المجزرة الدموية الشنعاء التي ارتكبها الاحتلال في مدرسة «التابعين» بأنها «تمثل ذروة الإرهاب والإجرام لدى حكومة الاحتلال».

في الأثناء أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني روحي فتوح أن الصمت المخزي للمجتمع الدولي إزاء المجازر والجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني وصمة عار ونقطة سوداء على جبين ديمقراطيته وشعارات مبادئ حقوق الإنسان التي يتغنون بها.

وقال فتوح في بيان اليوم أوردته وكالة «وفا»: «إن المجزرة الوحشية الرهيبة التي نفذها الاحتلال في مدرسة التابعين، رسالة قتل وإجرام من حكومة الاحتلال المجرمة للعالم والمجتمع الدولي»، مشيراً إلى أن الاحتلال يمتلك الإحداثيات الكاملة ويعلم بمكان وجود هذه المدرسة.

وكالات

الاحتلال الإسرائيلي مستمر في قصف المدارس في مدينة غزة (أ ف ب)

مصادر وصفت مفاوضات الهدنة المرتقبة بالفرصة الأخيرة.. وحماس ليست متفائلة

مطالب نتنياهو تهدد جهود وقف العدوان على غزة

وسط تحفظ المقاومة الفلسطينية مع مواصلة الاحتلال مراوغته بشأن أي اتفاق، من المقرر أن يجتمع أطراف وقف إطلاق النار في غزة، الخميس المقبل، إما في الدوحة أو القاهرة، وفق ما قال متحدث مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي.

كيربي، وفي مؤتمر صحفي، عبر دائرة اتصال مغلقة، أول من أمس الجمعة، قال إنه بعد البيان المشترك من الولايات المتحدة ومصر وقطر، أظهر الطرفان إرادة للاجتماع لإجراء محادثات في أقرب وقت ممكن، وفق ما نقلت قناة «القاهرة الإخبارية».

والخميس الماضي، دعا قادة مصر وقطر والولايات المتحدة، إسرائيل وحركة حماس إلى استئناف محادثات وقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين بالأسرى، الأربعاء أو الخميس المقبلين، بالدوحة أو القاهرة، وذلك في بيان مشترك وقعه قادة الدول الثلاث.

كيربي، بدوره، أشار إلى أن إسرائيل أعلنت أنها سترسل وفداً إلى المحادثات، ونقل عن الجانب القطري تعهده بأن حركة حماس سترسل أيضاً وفداً، مضيفاً: «نأمل أن يؤدي هذا إلى نتائج مفيدة.. ولا نريد أن يحدث أي شيء من شأنه أن يعطل الخطط التي ستجمع الجانبين معاً على الطاولة الخميس المقبل»، وأكد أن الولايات المتحدة ستشارك في الاجتماع، وشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في أقرب وقت.

ومنذ أشهر، تقود مصر وقطر والولايات المتحدة مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية، غير أنها لم تسفر عن بلورة اتفاق بسبب رفض إسرائيل مطلب حماس بإنهاء الحرب وسحب قواتها من قطاع غزة وعودة النازحين الفلسطينيين إلى شمال القطاع، وأول من أمس الجمعة، نقلت قناة «الميادين» عن «مصدر مطلع» أن حركة حماس لا ترى في البيان الثلاثي، القطري المصري الأميركي، «أرضيةً صلبةً» للتوصل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار، في قطاع غزة، ونهاية أيار الماضي، طرح الرئيس الأميركي جو بايدن، بنود صفقة قال إن إسرائيل عرضتها عليه «لوقف القتال والإفراج عن جميع المحتجزين الإسرائيليين بغزة»، وقبلتها حماس وقتها، وفق إعلام إسرائيلي، لكن نتنياهو عاد ليضيف شروطاً جديدة منها بقاء جيش الاحتلال بمحور فيلادلفيا، الذي أعلن السيطرة عليه في الـ٢٩ من أيار الماضي، وتحفظ على تلك الشروط كل من وزير الدفاع في حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت، ورئيس الموساد دافيد برنياع، باعتبار أنها ستعرقل التوصل إلى الصفقة.

وحسب هيئة البث الإسرائيلية فإن الكيان الإسرائيلي يعتزم طرح عدة مطالب؛ تنص على السيطرة على محور «فيلادلفيا» وضمان عدم بقاء حماس في معبر رفح من الجانب الفلسطيني، فيما إن كلمة «آلية الإشراف» لم تكن ضمن نص مطالبها، في حين ورد فيها أن منع انتقال المسلحين إلى شمال قطاع غزة سيتم ضمانه بشكل متفق عليه بين الطرفين، حسبما أوردت هيئة البث الإسرائيلية، مساء أمس الجمعة، كما ستطالب إسرائيل بزيادة عدد الأسرى والمحتجزين الإسرائيليين الأحياء الذين سيتم إطلاق سراحهم، على أن يعود القرار إليها في تحديد وتعريف من منهم ضمن الإفراج الإنساني، إضافة إلى ترحيل الأسرى الفلسطينيين ممن يقضون أحكاماً عالية في السجون الإسرائيلية، والذين ستشملهم الصفقة إلى خارج قطاع غزة.

في المقابل، يتمسك رئيس المكتب السياسي لحركة حماس يحيى السنوار، بانسحاب جيش الاحتلال بشكل كامل من قطاع غزة، إلى جانب إطلاق سراح عدد من الأسرى الفلسطينيين البارزين، وأصحاب الأحكام الكبيرة في سجون الاحتلال، وفق ما أفادت به تقارير صحفية.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلية عما وصفته بمصدر مطلع على مفاوضات صفقة تبادل الأسرى، أن المحادثات المرتقبة «فرصة أخيرة»، وحذر من أنه «لن تكون صفقة إذا لم يُبد نتنياهو والسنوار مرونة.. نتعامل مع جولة المفاوضات هذه على أنها الأخيرة لأن المحتجزين يموتون».

وكالات

إدانات عربية ودولية لمجزرة الاحتلال بمدرسة «التابعين».. و«الأوروبي»: أصابتنا بالفزع

العراق: على العالم وقف توحش الاحتلال.. إيران: هدفها إفشال المفاوضات

رجال الإنقاذ خلال انتشالهم الشهداء على إثر المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مدرسة «التابعين» التي تؤوي نازحين فلسطينيين (أ ف ب)

وكالات

مصر: لا صحة للمزاعم الإسرائيلية بشأن وجود «فتحات أنفاق» في أراضيها

وكالات

«يونيسيف»: إعلان المجاعة بمخيم الفاشر يهدد ملايين الأطفال في السودان

وكالات

أوعز بتعزيز القوات في الاتجاه الجنوبي لبيلاروس

لوكاشينكو: أي استفزازات من جانب أوكرانيا لن تمر من دون رد

أعلن الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو أن بلاده أبلغت سلطات كييف بأن أي استفزازات من جانبها لن تمر من دون رد، في حين أسقطت منظومات الدفاع الجوي الروسية أمس السبت، ٣٢ طائرة مسيّرة أوكرانية في عدّة مناطق من أراضي الاتحاد الروسي.

ونقلت وكالة «بيلتا» البيلاروسية عن لوكاشينكو قوله: إن «قوات الدفاع الجوي البيلاروسية دمرت أول من أمس الجمعة عدة أهداف جوية في جنوب البلاد، يعتقد أنها مسيّرات هجومية قدمت من اتجاه أوكرانيا»، موضحاً أنه خلال ليل أول من أمس الجمعة وصباح أمس السبت جرت عمليات البحث عما تم تدميره، مضيفاً: «نحن نعتقد أنها طائرات من دون طيار هجومية انتهكت المجال الجوي لجمهورية بيلاروس قادمة من أوكرانيا»، منوهاً بأنه تم إعطاء تعليمات لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أمن الدولة بشكل موثوق.

وأضاف لوكاشينكو: «لا أفهم لماذا تقوم أوكرانيا بذلك، يجب علينا التحقق من ملابسات هذا الأمر، لكننا كما قلت، حددنا الأمر بوضوح معهم وقمنا بإبلاغهم بأن أي استفزازات لن تمر من دون رد»، لافتاً إلى أنه تم إعطاء تعليمات لوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أمن الدولة بشكل موثوق.

بدوره أفاد وزير دفاع بيلاروس فيكتور خرينين بأن لوكاشينكو أوعز بتعزيز مجموعة القوات المسلحة في الاتجاهين التكتيكيين غوميل وموزير في الجنوب قرب الحدود مع أوكرانيا، حسب وكالة «بيلتا» التي نقلت عن الوزير قوله: «أصدر القائد العام للجيش والقوات المسلحة الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، التعليمات بتعزيز مجموعات القوات في الاتجاهين التكتيكيين غوميل وموزير جنوب البلاد، وعلى الفور تم في المناطق المذكورة، نشر وحدات عسكرية من قوات العمليات الخاصة والقوات البرية والقوات الصاروخية، بما في ذلك أنظمة الصواريخ بولونيز ومجمعات إسكندر».

وأشار خرينين إلى أن هذه الإجراءات اتخذت على خلفية تطورات الوضع في أوكرانيا، وكذلك في مقاطعة كورسك في روسيا، ونوه بأن بيلاروس تعتبر تحليق طائرات أوكرانية من دون طيار فوق أراضيها بمثابة استفزاز، قائلاً: «نحن نعتبر التصرف من جانب أوكرانيا، هذا بمنزلة استفزاز ضد جمهورية بيلاروس».

من جانبه، ذكر رئيس قسم التعاون العسكري الدولي بوزارة الدفاع البيلاروسية فاليري ريفينكو أن انتهاك الطائرات الأوكرانية من دون طيار المجال الجوي البيلاروسي يمكن اعتباره محاولة لجر مينسك إلى الصراع، وكتب ريفينكو على موقع التواصل الاجتماعي على «إكس»: «على خلفية القرار الذي اتخذ في تموز ٢٠٢٤ بسحب القوات المسلحة البيلاروسية من الحدود مع أوكرانيا، يمكن اعتبار هذه الإجراءات بمثابة استفزاز ومحاولة لجر الجمهورية في الصراع».

في غضون ذلك، أسقطت منظومات الدفاع الجوي الروسية أمس السبت، ٣٢ طائرة مسيّرة أوكرانية في عدّة مناطق من أراضي الاتحاد الروسي، وفق ما أعلنت وزارة الدفاع، وحسب وسائل إعلام روسية قالت الوزارة إنه «خلال الليلة الماضية، حاول نظام كييف تنفيذ عدّة هجمات إرهابية، ودمرنا ٣٢ طائرة من دون طيار، منها ٢٦ فوق منطقة كورسك (غرب روسيا)، و٦ فوق منطقة ياروسلاف (بالقرب من العاصمة موسكو)».

وتستهدف القوات الأوكرانية بشكل شبه يومي، المناطق الحدودية الروسية في مقاطعات بيلغورود (جنوب غرب روسيا)، وبريانسك (غرب روسيا) وكورسك وفورونيج (جنوب غربي روسيا)، وشبه جزيرة القرم، بالطائرات المسيّرة والصواريخ.

وتُواصل القوات المسلحة الروسية، تنفيذ عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا بهدف القضاء على التهديدات الموجهة عبرها إلى أمن روسيا، وحماية المدنيين الذين تعرضوا على مدار سنوات إلى الاضطهاد في إقليم دونباس من نظام كييف.

وأفشلت القوات الروسية الهجوم الأوكراني المضاد، رغم الدعم المالي والعسكري الكبير الذي قدّمه حلف «الناتو» وعدد من الدول الغربية والمتحالفة مع واشنطن، لنظام كييف.

في سياق منفصل، أعلنت اللجنة الوطنية الروسية لمكافحة الإرهاب أمس السبت، أنه جرى تطبيق نظام عمليات مكافحة الإرهاب في مقاطعات بيلغورود (جنوب غرب روسيا) وكورسك (غرب روسيا) وبريانسك (غرب روسيا).

وقالت اللجنة الوطنية في بيان لها: إن «نظام كييف قام بمحاولة غير مسبوقة لزعزعة استقرار الوضع في عدد من بلادنا»، مشيرةً إلى أن الهجوم الإرهابي الذي شنّته وحدات أوكرانية على منطقة كورسك (غرب روسيا) أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين وتدمير مبانٍ سكنية ومرافق مدنية أخرى.

وأضاف البيان: إنه «من أجل ضمان أمن المواطنين ومكافحة خطر الأعمال الإرهابية التي تقوم بها وحدات التخريب والاستطلاع للعدو، قرر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، مدير جهاز الأمن الفيدرالي الروسي إيه في بورتنيكوف، تطبيق عمليات مكافحة الإرهاب في مناطق بيلغورود وبريانسك وكورسك اعتباراً من ٩ آب ٢٠٢٤»، ولفت إلى أن «الأجهزة الحكومية تتخذ إجراءات إضافية تهدف إلى ضمان أمن المواطنين والحفاظ على القانون والنظام وتعزيز الحماية ضد الإرهاب».

وأعلنت وزارة الدفاع الروسية أول من أمس الجمعة، إفشال محاولات القوات الأوكرانية التوغل في المنطقة الحدودية لمقاطعة كورسك (غرب البلاد) الروسية.

وكالات

الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو (عن الانترنت)

واشنطن تراجعت عن معاقبة كتيبة «نتساح يهودا» رغم جرائمها الموثقة

أميركيون مؤيدون للفلسطينيين يقاطعون للمرة الثانية خطاب هاريس الانتخابي

قاطع ناشطون أميركيون مؤيدون للشعب الفلسطيني خطاب نائب الرئيس الأميركي والمرشحة الرئاسية الديمقراطية كامالا هاريس خلال فعالية انتخابية لها في فينيكس عاصمة ولاية أريزونا الأميركية، في حين قررت الخارجية الأميركية التي لا تزال الداعم العسكري والسياسي الأول لإسرائيل، رغم الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال في قطاع غزة منذ أكثر من ١٠ أشهر، عدم فرض عقوبات على وحدة تابعة للجيش الإسرائيلي، متهمة بانتهاك حقوق الإنسان وارتكاب انتهاكات جسيمة في الضفة الغربية في فلسطين المحتلة.

وحسب وسائل إعلام أميركية، ردد الأميركيون شعار «فلسطين حرة»، ما اضطر هاريس لقطع خطابها ومخاطبة الناشطين بالقول: إنها تدعم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وتسعى لتحقيق ذلك، جاء ذلك بعد مقاطعة عدد من الأميركيين المؤيدين لفلسطين أيضاً في وقت سابق خطاب هاريس في ديترويت بولاية ميشيغان.

وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها الهمجي على قطاع غزة وارتكاب المجازر المتتالية، في وقت تكتفي فيه الإدارة الأميركية بالحديث عن مساع لوقف إطلاق النار من دون اتخاذ موقف حازم للضغط على حكومة الاحتلال لوقف آلة القتل الإسرائيلية، بل على العكس فإنها تستمر بدعمها بالأسلحة وبالاعتراض على أي قرار دولي يدين إسرائيل.

من جانب آخر، أبلغ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، مساء أول من أمس الجمعة، وزير الدفاع في حكومة الاحتلال الإسرائيلي يوآف غالانت، أن واشنطن قررت عدم فرض عقوبات على كتيبة «نتساح يهودا»، وهي إحدى كتائب جيش الاحتلال التي ارتكبت انتهاكات جسيمة في الضفة الغربية، وذلك بعد أن كانت إدارة بايدن تعتزم فرض عقوبات عليها.

وتخضع كتيبة «نتساح يهودا»، وهي وحدة خاصة مُكوّنة من جنود «حريديم»، للتحقيق من جانب وزارة الخارجية الأميركية منذ أواخر عام ٢٠٢٢، في أعقاب حوادث عنف عدّة بحق الفلسطينيين في الضفة وهي متهمة بقتل عمر أسعد، وهو فلسطيني أميركي يبلغ من العمر ٨٠ عاماً، في عام ٢٠٢٢.

ورغم اعتراف بلينكن بأن «الكتيبة ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان»، فإنه يعتقد أن الجيش الإسرائيلي «اتخذ خطوات كافية لمعالجة الوضع»، ووفقاً لمسؤول أميركي كبير، فقد «قدّم الجيش الإسرائيلي أدلّة على أن الجنديين المتورطين في حادثة القتل تمّ إبعادهما من المهمات القتالية ولن يتم استدعاؤهما للخدمة الاحتياطية»، على حد زعمه.

ووفق موقع «أكسيوس» الأميركي، فإن تراجع بلينكن عن فرض هذه العقوبات، يُعدّ بمنزلة «إنجاز دبلوماسي كبير» لغالانت، الذي أجرى في الأشهر الأخيرة محادثات مع بلينكن ومسؤولين أميركيين كبار آخرين في محاولة «لإثبات أن الجيش الإسرائيلي اتخذ خطوات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان من أعضاء الكتيبة»، ويأتي هذا القرار في سياق حساس، إذ كان من الممكن أن يؤدي فرض العقوبات إلى الإضرار بجيش الاحتلال وبالعلاقات الإسرائيلية الأميركية.

ويدّعي القانون الأميركي أنه يحظر المساعدات الخارجية وبرامج التدريب التابعة لوزارة الأمن لوحدات الأمن والجيش ووحدات إنفاذ القانون الأجنبية المتهمة بشكل موثوق بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، لكن ما ينص عليه القانون عكس الواقع، إذ لا تزال الولايات المتحدة الداعم العسكري والسياسي الأول لإسرائيل»، رغم الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال في قطاع غزة منذ أكثر من ١٠ أشهر، التي خلّفت أكثر من ١٣١ ألف شهيد وجريح فلسطيني معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على ١٠ آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة وأمراض وأوبئة.

وفي العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول الماضي على قطاع غزّة، شاركت الكتيبة في القتال في القطاع لأوّل مرّة منذ تأسيسها، وفي الثامن من آذار الماضي، أشارت تقارير إلى أن الكتيبة شاركت في عمليات في بيت حانون شمال قطاع غزّة، كما ساهمت الكتيبة في عمليات دهم وتدمير مبانٍ في القطاع.

وكالات

نائب الرئيس الأميركي والمرشحة الرئاسية الديمقراطية كامالا هاريس (عن الانترنت)

ألبانيز أكدت أن إسرائيل تبيدهم بأسلحة أميركية وأوروبية

أستراليا تدين تجويع الفلسطينيين وتعتبرها جريمة حرب

أدانت وزيرة الخارجية الأسترالية بيني وونغ، تصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش حول قتل وتجويع مليوني فلسطيني في قطاع غزة، وبدورها أكدت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا البانيز أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين وسط عدم اكتراث كل الأمم المتحضرة.

وقالت وونغ في منشور على منصة «إكس» نقلته وكالة «وفا»: إن تجويع الفلسطينيين عمداً يعد جريمة حرب، مشيرة إلى أن مثل هذا السلوك لا يمكن تبريره بأي شكل من الأشكال، وأضافت: لم يكن وقف إطلاق النار في غزة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لحماية الفلسطينيين وضمان تدفق المساعدات الإنسانية.

على خطٍ موازٍ، أكدت المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرانشيسكا البانيز أن «إسرائيل» ترتكب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين وسط عدم اكتراث كل الأمم المتحضرة.

وقالت ألبانيز في تصريح لها على منصة «إكس»، نقلته وكالة «وفا»: «في أكبر مخيمات الاعتقال وأكثرها عاراً في القرن الحادي والعشرين، تقوم إسرائيل بإبادة الفلسطينيين في حي واحد، ومستشفى واحد، ومدرسة واحدة، بأسلحة أميركية وأوروبية»، وأشارت إلى أن تاريخ إسرائيل في اغتيال الفلسطينيين بالداخل والخارج طويل، ولا يمكن أن يبقى من دون حساب، مشددة على ضرورة أن تكون التحقيقات المستقلة والشفافة والمساءلة جزءاً من الطريق إلى السلام في المنطقة.

وكالات

إيران: حقنا في الدفاع المشروع لا علاقة له بوقف إطلاق النار في غزة

أكدت ممثلية إيران في الأمم المتحدة أن لبلادها الحق في الدفاع المشروع، حيث «تمّ انتهاك أمن وسيادة طهران في العمل الإرهابي الأخير الذي قام به الكيان الإسرائيلي»، مشدّدةً على أن ذلك لا علاقة له بوقف إطلاق النار في غزة.

وحسب موقع «الميادين»، أوضحت الممثلة الإيرانية في الأمم المتحدة بشأن ما يُثار عن احتمال تأخير الرد حتى جولة المفاوضات الأسبوع المقبل، أن الرّد سيتم بطريقة لا تضر بوقف إطلاق النار المحتمل في قطاع غزة، وأضافت: إن «التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة هو أولويتنا، وأي اتفاق تقبله حركة حماس سيكون مقبولاً لدينا»، وأشارت ممثلية إيران في الأمم المتحدة إلى وجود دائم لقنوات رسمية وسيطة لنقل الرسائل بين طهران وواشنطن، و«يفضل الطرفان الحفاظ على سرية التفاصيل».

على صعيد آخر، نفت الممثلية تقارير أوردتها وكالة «رويترز» بشأن إرسال إيران صواريخ لروسيا، إذ كانت الوكالة قد قالت: إن «طهران ستتسلم مئات الصواريخ الباليستية إلى روسيا قريباً، حسب مصادر استخباراتية»، وذكرت البعثة الإيرانية الدائمة لدى الأمم المتحدة، في بيان أن طهران أقامت شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع موسكو في مجالات مختلفة، بما في ذلك التعاون العسكري، وأضافت «مع ذلك، ومن وجهة نظر أخلاقية، فإن إيران تمتنع عن نقل أي أسلحة، بما في ذلك الصواريخ، التي يمكن استخدامها في الصراع مع أوكرانيا حتى ينتهي».

وفي وقت سابق أكد نائب قائد حرس الثورة الإسلامية في إيران، العميد علي فدوي أن «أوامر قائد الثورة علي الخامنئي واضحة وصريحة بشأن معاقبة الاحتلال، والانتقام لدماء الشهيد هنية»، وقال العميد فدوي، في التصريح إنه «سيتم تنفيذ أوامر قائد الثورة في أفضل صورة ممكنة، وهذه وظيفة إيران الحالية».

وكالات

عبد المؤمن الحسن

المارد الإفريقي.. بين الاحتقار الغربي والاحترام الروسي

قبل أيام، وفي زحمة الأخبار المتلاحقة، مر مرورَ الكرام، خبرُ إعلان وزارة الدفاع الأميركية أن الجيشَ الأميركي بعد أن أنجز المهام الموكلة إليه، سحب بالكامل القوات والأصولَ الأميركية من آخر قاعدة له في النيجر وهي القاعدة الجوية ٢٠١ في أغاديز، بعد أكثر من عام من مطالبة السلطاتِ الجديدة في النَيجر بهذا الانسحاب، وهكذا تطرد واشنطن من بلد آخرَ في هذا العالم الجديد.

في الثلث الأخير من القرن التاسعَ عشر، اجتاحت القوى الاستعمارية الأوروبية القارةَ السمراء باعتبارها وفقَ زعمهم «أرضاً بلا مالك»، وعقدوا مؤتمرَ برلين ١٨٨٤ لوضع خريطة لتقاسم سرقةَ خيرات القارة الإفريقية، وتوازعوها بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وإسبانياَ والبرتغال وبلجيكا، وكانت لفرنسا حصة الأسد جغرافياً واقتصادياً حيث احتلت أجزاءً واسعةً من إفريقيا، وأسست إمبراطوريةً استعمارية في غربها، عملت على توطيد بقائها فيها.

في سنة ١٩٤٥ ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت أغلبُ الدول المُستعمَرة بالمطالبة باستقلالها ما دفعَ الفرنسيين المُستعمرين لإيجاد حلول بَديلة تضمن لهم ابتلاَعَ الثروات والموارد، فأصدرت فرنسا رَسمياً قانوناً يقضي بإنشاء نظام مصرفي خاص تحت مسمى «منطقة الفرنك» في مستعمراتها الإفريقية، وأصدرت عملةً خاصةً لدول هذه المنطقة سمتها «الفرنك الإفريَقي» وربطتها بالفرنك الفرنسي وبالمصرف المركزي الفرنسي بشكل مباشر، وظل الوضع كذلك رغم نيلَ بعض هذه الدول أو معظمها استقلالها السياسي، وذلك من خلال توقيع اتفاقياتٍ كان ظاهرُها تعاوناً اقتصادياً وحقيقتُها تبعيةً اقتصادية واستَمراراً للاستغلال والاحتلال الفرنسي عن بعد.

في الوقت ذاته برزت أهمية القارة الإفريقية في التخطيط الإستراتيجي والسياسيّ للوَلايات المتحدة الأميركية بعد سطوتها على قيادةَ النظام الدولي عقبَ مساعدتها أوروبا على هزيمة ألمانيا التي كانَ يقودها أدولف هتلر في نهاية الحَرب العالمية الثانية، وإعادة إعمار ما خلفته الحرب، واستطاعت إحراز تقدمٍ مهم في عملية استبدالِ نفوذها بالنفوذ الأوروبي فاهتمت بالقارة السمراء التي تُؤمّنُ الاحتياجات الأميركيَة المتصاعدة للطاقة، والغنية بمخزَون هائل من النفط والغاز والمعادَن المهمة التي تدخلُ في الصناعات الإستَراتيجية، فضلاً عن وقوعها على المعابر والموانئ الإستراتيجيَة في المحيطين الهندي والأطلسي والبحرينَ الأحمرِ والمتوسط، ويكفي أن نذكرَ «قناة السويس» و«مضيقَ باب المندب» و«مضيقَ جبل طارق» و«رأسَ الرجاء الصالح» وما يعبرُها من مكونات التجارة العالمية، لنعرف مدى أهمية ما تشرف عليه دول القارة السمراء، لذلكَ بدأت واشنطن رويداً رويداً بكنسِ النفوذ الفرنسي من القارة، بالمعاهدات الاقتصادية والأمنية، ثم دخلت بشكلٍ مباشرٍ إلى القارة السمراء عام ٢٠٠٨ منَ خلال قوتها العسكرية المُخصصة لإفريقية «أفريكوم»، وتوضحت أهمية إفريقية ومدى ضَرورتها لمستَقبل المخططات الأميركية عبر زيارات الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما التاَريخية لها في الأعوام ٢٠٠٩، و٢٠١٣، و٢٠١٥، وبقي هذا التدخلُ غيرَ ظاهر للعيان ويحملُ نوعاً من التنافسِ الخفيّ بين فرنسا وأميركا حتى بدأت روسيا عمليتها العسكرية الخاصةَ لحماية مواطنيها في إقليم الدونباس عام ٢٠٢٢، حيث استفادت واشنطن كثيراً من انغماس أوروبا فيها بشكل كبير وتحملها الجزءَ الأكبر من فاتورة أوكرانيا في الحرب، وحاولت أن تَسحبَ البساطَ من تحت فرنسا، ولكن بمفاجأة للدولتين شهدت الدولُ الإفريقية مجدداً عدةَ انقلابات عسكرية متتالية في مالي وبوركينا فاسو وأخيراً النيجر، وهي من أهم معاقل النُفوذ الفرنسي في الغرب الإفريقي، غيرت وجه هذه الدول وتوجهاتها وأدخلتها مرحلة جديدة.

كانت هذه الانقلاباتُ ردةَ فعل واضحةً من شعب ملَّ الاستغلالَ الرخيص لمُقدّراته، ومن استنزاف ثرواته الطبيعية لتطوير الدول الغربية وإنارة مدنها وترفيه مواطنيها في بَاريس وواشنطن، بينما يقبعُ الأفارقة في فقرهم المدقعَ وظروفهمَ المعيشيةِ المزرية مفتقدينَ لبنية تحتية أو خدمات أو حتى مقومات تطور، إضافة لرزوحهمَ تحتَ وطأة الاحتقار والتعامل العنصريِ وابتلاعهم مخلفات وملوثات ونفايات صناعات الاستخراج الغربية في بلادهم وتحملِ تبعاتها المَرعبة علىَ البيئة الإفريقية والمواطنين الأفارقة.

ورغم هذه الانقلابات التي شكلت خطوةً باتجاه سيطرة هذه الدول على سيادتها ومقدراتهاَ، إلا أن دولَ القارة السمراء كانت غارقَة حتى أذنيها بالمشاكل والمعوقاَت التي خلفتها سياسة الغرب التي لم تعمد إلى تطويرِ أي بلد بما يضمنَ له المسيرِ وحيداً دونِ الاعتماد على المحتَلّ الفرنسي أو المبتزّ الأميركي، ولم تكن المشكلةُ الاقتصاديةُ كما يتصوَر البعض المشكلةَ الحقيقيةَ لدى الدول الإفريقية رغم أنها كانت تُرخي بظلالها علىِ القارة المستنزفة، فنحنُ أمام قارة كاملة تتمتعُ بغنى واضح وهائل بمختلف أنواع الثروات الطبيعية والبشرية والجغرافية، لدرجة أنه لاَ يمكننا أن نتصورَ قارة أغنى منها بكل ماَ تعنيه الكلمة، بل كانت مأساتُها الحقيقية هي المشكلةُ التقنية التي تتعلقُ بالقدرات والمعارف، وبالإمكانات المتاحة لدى دول هذه القارة العظيمة للسير والتطور وبناء المستقبل، فمع كل هذا الغنى عانت فقراً قاتلاً في الإمكانات الموجودة والمعارفِ التي تتيح لهذه القارة ودولها استثمارَ كل ثرواتها بالشكل الأمثل!

وماَ بيَنَ تراجعِ الاستعمار الفرنسي وتغلغل الاستعمارِ الأميركي بوجهه الجديد، وصحوة الشعوب الإفريقية كان الدورُ الروسيَ حاضراً، أولاً عبرَ دعم حركات التحرَر في العهد السوفييتي، ثم مع عودة روسيا الاتحادية لإحياء الدورِ السوفييتي التاريخي بدعمِ حركات التحرر الإفريقية الحديثة، وبدأت تظهرُ سماتُ تحالفٍ روسي مع بعض الدول الإفريقية التي كانت تحاربُ حركات التمرد والإرهابين القاعدي والداعشي وخاصة في ماليِ والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو وموريتانيا التي ناشدت موسكو عام ٢٠١٨ لمساعدتها في قتال التنظيمين الإرهابيين، عندها انتشرت القواتُ الروسية بشكل تدريجَي في بوركينا فاسو، ليبيا، جمهورية إفريقية الوسطى، مالي والنيجر. ووصل التنسيقُ الدفاعي إلى حد توقيع روسيا اتفاقات تعاون عسكري مع نحو ١٩ دولة إفريقية، منها أنغولا ونيجيرياً والسودان ومالي وبوركينا فاسو وغينيا الاستوائية.

ولأن هذه الدول ما زالت تعاني المشاكل التي زرعها الاستعمارُ الغربي بكلّ أشكاله على مدى مئات السنين، كما أن تجاربَها السياسية لم تنضُج باعتبار أنها ما زالتَ تُدار وفق توزعَ القبائل التاريخي حتى ضمنَ الدول واضحة المعالم والحدود، سعت روسيا أيضاً إلى مساعدتها في الوصول إلى حالٍ من الاستقرار السياسي البسيط مبدئياً وبناء منظومات أمنية تحمي هذه البلدان من الانقلابات والتمرداتِ ومن التنظيمات الإرهَابية التي ظهرت في أكثر من زمان ومكان وبرعايةٍ ودعم غربي أيضاً.

ثم اتجهت روسيا نحو لبِّ المشكلة وجوهرها، فبعد تأمين الحرية والعدالة والأمن لهذه الدول، ذهبت باتجاه التَقنيات والبنية التحتية والرؤى المستقبلية لحلِّ مَشاكل التنمية في القارة الإفريقية وبدأت بعقَد منتديات للتعاون الروسي الإفريقي كان أولها عَام ٢٠١٩ في سوتشي بحضور قادَة وزعماء ٤٣ بلداً إفريقياً، ثم جاءت القمة الثانية في سان بطرسبورغ ٢٠٢٣ والتي شاركت فيها ٤٩ دولة إفريقية من أصل ٥٤.

بعد ذلك اشتغلت موسكو على تعزيزِ هذه العلاقات من خلال وضعِ اللبنات الأساسية لأسسٍ مؤسسيةٍ واقتصاديةٍ متينة، وبدأت بقطاع الطاقة، لسدّ النقصَ لديها في معادنَ مثل المنغَنيز والبوكسيت والكروم، المهمةَ بالنسبة للصناعة، كما سعت إلى بيع التكنولوجيا النووية التي حرّمها الغرب علىَ إفريقية لعدد من بلدانها مثل زامبيا ورواندا وإثيوبيا ومَصر ونيجيريا، وتجلت قمةُ التعاون بِبناء موسكو محطات للطاقة النووية أهمها محطةُ الضبعة النووية في مصر.

تبعَ ذلك توقيعُ اتفاقيةٍ لإنشاء آليةٍ مالية لتحفيز وتسهيل العلاقات التجارية بين المُصدّرينَ الروس والشّركاء الأفارقة، لتطويرِ التعاون مَع دول إفَريقية من خلال تنظيمِ آليات الإقراض لمشاريعِ التجارة الخارجية المشتركة.

لم تنحصرَ العلاقةُ الروسيةُ الإفريقية في الاتفاقيات الآنية لضمانِ استقرارها وأمنها وحمايتها من الإرهاب والانقلابات المُمولة من الغرب كماَ أسلفنا، بل تُرجمت عبرَ دعمٍ روسي واضحٍ في المنظَمات الدوليةِ وسعي روسي صادق ودؤوب ومبني علىِ الاحترام والتقدير، لتمتلكَ القارةُ السمراء مقعداً دائماً في مجلس الأمن ودوراً واضحاً في العالم الجديد متعدد الأقطاب كما تستحق، إضافة إلى تسهيل انضمامِ العديد من دول القارة إلى منظمات دوليةٍ أهمها بريكس، كما تمخضت تلك المؤتمراتُ عن مبادراتٍ روسية عديدةٍ لإمدادِ الدول الإفريقية باحتياجاتها من القمحِ بشكل مجاني، إضافة لمبادرة روسيا بشطبِ ديونٍ بقيمة ٢٠ مليارِ دولار كانت مستحَقة لها على الدول الإفريقيَة، في إشارة واضحةٍ لنيتهاَ استمرارَ الحضور والدعمِ للقارة الواعدة على مبدأ الندية والاحترام لا السرقة والاحتِلال، في مشهد يوحي بأن المارِدَ الإفريقي بدأ بالاستيقاظ بعد سنوات طويلةَ من السُبات والاستسلام، لينفض عنه غبار الذل والاحتقارَ ولينتقل من مرحلة التبعيةِ والعبوديةِ إلى مرحلة الاحترام المتبادلِ والنديةِ والتقديرِ الذي يليق بماردٍ يمتلكُ كلّ هذه الإمكانات المهدورة.

صحفي سوري

الوطن
عينٌ على الوطن...
سورية يومية سياسية مستقلة
www.alwatan.sy
رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
مدير التحرير: جانبلات شكاي
المدير الفني: لارا توما
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
دمشق - المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
حلب - الجميلية - مقابل صالة معاوية - سنتر الشرق الأوسط - طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٧٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٧٥٧-٠٢١
حمص - بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠-٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١-٠٣١
اللاذقية - شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨-٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨-٠٤١
طرطوس - الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل - هاتف: ٢٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ - فاكس: ٢٣١٣٠٩٠-٠٤٣